أخبار البحرين

أخبار الخليج

العدد (17763) - السنة الحادية والخمسون - الثلاثاء 30 جمادى الأولى 1448هـ - 10 نوفمبر 2026م

www.akhbar-alkhaleej.com

رئيس النواب ونائباه: مرور 100 عام على مشاركة المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية محطة تاريخية في مسيرة البحرين

أكد أحمد بن سلمان المسلم رئيس مجلس النواب أن احتفال مملكة البحرين بمناسبة مرور 100 عام على مشاركة المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية يأتي تخليداً لمحطة تاريخية بارزة في مسيرة المرأة البحرينية، واعتزازاً بإسهاماتها ودورها الفاعل في مسيرة العمل البلدي والتنمية الوطنية، وما حققته من حضور ومشاركة متميزة في مختلف مجالات العمل الوطني العام.

وقال إن مرور قرن كامل على انطلاق مشاركة المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية يعكس عمق الوعي المجتمعي في مملكة البحرين، وريادتها في تمكين وتقدم المرأة، ويؤكد أن المرأة البحرينية كانت ومازالت شريكاً أساسياً في بناء الوطن وصناعة قراره، منذ بدايات العمل البلدي حتى اليوم، حيث أثبتت كفاءتها وجدارتها.

وأشاد رئيس مجلس النواب بالنهج الملكي السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، الذي جعل من تمكين وتقدم المرأة أولوية وطنية، وأرسى دعائم مشاركتها الكاملة في الحياة العامة، وبدعم صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، الذي يواصل دعم مسيرة تقدم المرأة البحرينية في جميع المجالات، مثمنا جهود صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك البلاد المعظم رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، ودورها الريادي في تمكين المرأة البحرينية، وتعزيز حضورها في مواقع صنع القرار، وترسيخ مبادئ تكافؤ الفرص والتوازن بين الجنسين، حتى أصبحت تجربة مملكة البحرين نموذجاً يحتذى به على المستويين الإقليمي والدولي.



○ رئيس مجلس النواب.



○ جليلة السيد.



○ أحمد قراطة.

وأكد أن مجلس النواب يواصل دعمه الكامل للمرأة البحرينية وتقدمها، من خلال التشريعات التي تحفظ حقوقها وتعزز مشاركتها، والرقابة التي تضمن تنفيذ الخطط والبرامج الداعمة لها، مشددا على أهمية تعزيز التعاون الثنائي مع المجلس الأعلى للمرأة، بما يخدم الأهداف الوطنية المشتركة، معربا عن بالغ التقدير لجهود المجلس الأعلى للمرأة وخططه وبرامجه النوعية، التي أسهمت في رفع نسبة مشاركة المرأة في المجالس البلدية والنيابية، وفي المناصب القيادية في القطاعين العام والخاص، وفي العمل الدبلوماسي والقضائي والاقتصادي.

ونوه إلى أن الاحتفال بمئوية مشاركة المرأة البحرينية في الإنتخابات البلدية ليس احتفالاً بالماضي فقط، بل هو انطلاقة جديدة نحو مستقبل أكثر إشراقاً، تواصل فيه المرأة البحرينية دورها الوطني بكل اقتدار، وشريكاً فاعلاً في مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة التي تشهدها مملكة البحرين.

من جانبها أكدت النائب جليلة علوي السيد حسن النائب الأول لرئيس مجلس النواب أن مرور 100 عام على مشاركة المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية يمثل محطة تاريخية بارزة في مسيرة المرأة البحرينية، ويجسد قصة نجاح وطنية امتدت على مدى قرن من الزمان، رسخت خلالها المرأة مكانتها شريكًا أساسيًا في بناء الوطن ونهضته وصناعة القرار.

وأشادت السيد بما تحظى به المرأة البحرينية من رعاية واهتمام من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، ودعم متواصل من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، إلى جانب الجهود الرائدة لصاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك البلاد المعظم رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، في تعزيز مكانة المرأة وترسيخ حضورها في مختلف مواقع العمل الوطني.

وأوضحت أن هذه المناسبة التاريخية تعكس ريادة مملكة البحرين في دعم مشاركة المرأة في الشأن العام، وما حققته من مكتسبات نوعية في مختلف المجالات، مؤكدة أن المرأة البحرينية أثبتت كفاءتها وقدرتها على تحمل المسؤولية، سواء في المجالس البلدية أو مجلسي الشورى والنواب، فضلاً عن حضورها المتميز في المناصب الوزارية والقضائية والقيادية.

بدوره أكد النائب أحمد عبدالواحد قراطة النائب الثاني لرئيس مجلس النواب أن مشاركة المرأة البحرينية في العمل السياسي والتشريعي تشكل قصة نجاح نموذجية وشريكاً أساسياً ومتميزاً في المشروع الإصلاحي والمسيرة التنموية الشاملة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، مدعومة بتعاون وثيق وتنسيق دائم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وهو ما أدى إلى تميز مملكة البحرين بمنظومة تشريعية ومؤسسية رائدة جعلت من المرأة شريكاً أساسياً وفاعلاً في مسيرة العمل الوطني التنمية المستدامة.

وأعرب النائب الثاني لرئيس مجلس النواب عن بالغ الفخر والاعتزاز، بمناسبة الاحتفال بمرور 100 عام على مشاركة المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية، بإسهامات المرأة البحرينية في مختلف المجالات والقطاعات، من خلال جهود واهتمام صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة العاهل المعظم رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، حيث أولت سموها اهتماماً بالغاً لصعود المرأة إلى القمة في مختلف مجالات وقطاعات العمل الوطني.

رئيس مجلس الشورى: تعاظم أدوار المرأة البحرينية وإسهاماتها في النهضة الوطنية والتنموية

أكد علي بن صالح الصالح، رئيس مجلس الشورى، أن احتفاء مملكة البحرين بمرور مائة عام على مشاركة المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية عام 1926 يجسّد محطة تاريخية مهمة في مسيرة العمل الوطني، ويعكس ما تميزت به المملكة من نهج حضاري ووعي وطني بأهمية إسهامات المرأة في الشأن العام، ودورها في المشاركة في مسيرة البناء والتطوير، وترسيخ دعائم النهضة الوطنية والتنموية، مشيدًا بالدعم والرعاية المستمرين اللذين تحظى بهما المرأة البحرينية من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظّم، وما يوليه جلالته من اهتمام راسخ لتعزيز مكانة المرأة وتقدّمها، وإتاحة الفرص أمامها للمشاركة الفاعلة في مختلف مسارات العمل الوطني، انطلاقًا من الإيمان بقدراتها وكفاءتها، وبما تمتلكه من إمكانيات وخبرات تسهم في دعم مسيرة التنمية الشاملة.

وأثنى رئيس مجلس الشورى على مؤازرة ومساندة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، ومتابعة سموه المستمرة لكل المبادرات والجهود التي تعزز حضور المرأة البحرينية في العمل الوطني والبلدي، وتدعم مشاركتها في مواقع صنع القرار والمسؤولية، بما يرسخ إسهاماتها في خدمة المجتمع والارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين.



○ رئيس مجلس الشورى.

وبمناسبة احتفال مملكة البحرين أمس (الإثنين) بمرور 100 عام على مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية، الذي أقيم برعاية كريمة من سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، أشار رئيس مجلس الشورى إلى أن هذه المناسبة تستحضر إرثًا وطنيًا عريقًا، وتؤكد امتداد مسيرة المرأة البحرينية في ميادين العمل والمسؤولية والمشاركة المجتمعية منذ عقود طويلة، وتضيء على محطة مهمةً ونوعية تؤكد تعاظم أدوار المرأة البحرينية وتنامي إسهاماتها في النهضة الوطنية والتنموية.

وأوضح رئيس مجلس الشورى أن استذكار هذه المحطة التاريخية يتزامن مع احتفاء مملكة البحرين هذا العام بـ«عام عيسى الكبير»، تخليدًا لسيرة صاحب العظمة الشيخ عيسى بن علي آل خليفة، حاكم البحرين وتوابعها، طيب الله ثراه، الذي شهد عهده أول مشاركة للمرأة البحرينية في الانتخابات البلدية، وانطلاق العديد من مسارات النهضة والتطور المؤسسي.

وثمّن رئيس مجلس الشورى الجهود الرائدة والمبادرات النوعية التي تقودها صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك البلاد المعظم رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، في تعزيز تقدم المرأة البحرينية، وإبراز كفاءاتها وإمكانياتها، وتوسيع مجالات مشاركتها في مختلف القطاعات، وخصوصًا في العمل البلدي، منوّهًا بالدور المحوري الذي يضطلع به المجلس الأعلى للمرأة في تطوير المبادرات والبرامج التي تعزز ما تمتلكه المرأة البحرينية من خبرات وقدرات في شتى مجالات العمل الوطني، وترسخ حضورها في مواقع المسؤولية، وتدعم إسهاماتها في مسيرة التنمية والتطوير.

ولفت رئيس مجلس الشورى إلى أن المرأة البحرينية أظهرت وعيًا وطنيًا وإدراكًا لمسؤولياتها وحقوقها السياسية، وأهمية ممارسة حقها في الانتخاب والترشح للمجالس البلدية، والإسهام في اختيار ممثليها والمشاركة في الحياة السياسية، وهو ما عزز حضورها في الحياة العامة، وفتح أمامها آفاقًا أوسع للإسهام في صياغة الأولويات الوطنية والتعبير عن احتياجات المواطنين وتطلعاتهم من خلال عضويتها في المؤسسات الدستورية.

مقترح أمام أمانة العاصمة لتخصيص أكثر من 10 شوارع وممرات للمشاة في المنامة القديمة

كتبت: مروة أحمد

أكد محمد آل عباس رئيس لجنة الخدمات والمرافق العامة بمجلس أمانة العاصمة، أهمية تطوير المنامة القديمة وإعادة توظيف شوارعها وأزقتها التاريخية والتجارية، بما يعزز مكانتها وجهةً تراثية وسياحية وتجارية، مشيراً إلى تقدمه بمقترح لتخصيص أكثر من عشرة شوارع وممرات في المنطقة مناطق مخصصة للمشاة، بهدف توفير بيئة حضرية آمنة ومريحة للسكان والزوار والمتسوقين، وتنشيط الحركة التجارية والسياحية.

ومن المقرر أن يناقش المجلس المقترح صباح غد الأربعاء، خلال اجتماعه الاعتيادي.

وأوضح آل عباس أن المقترح ينطلق من أهمية المحافظة على الهوية التاريخية والتراثية للمنامة القديمة، والاستفادة من مقوماتها العمرانية والتجارية، من خلال تحويل عدد من شوارعها وأزقتها إلى مساحات صديقة للمشاة، تتيح للزوار التجول والتسوق واستكشاف الأسواق والمباني التاريخية، والاستمتاع بما تزخر به المنطقة من أنشطة تجارية وتراثية.

وشدد على أن المقترح لا يستهدف إغلاق المنطقة أمام المركبات بصورة مطلقة، وإنما إعادة تنظيم الحركة المرورية وفق نظام زمني مدروس، يحقق التوازن بين احتياجات المشاة والزوار من جهة، ومتطلبات السكان وأصحاب المحلات والموردين من جهة أخرى، وذلك عبر تخصيص ساعات محددة لدخول مركبات الشحن والتفريغ، مع السماح لمركبات الطوارئ والخدمات الضرورية بالدخول في جميع الأوقات عند الحاجة، ووضع آليات مناسبة لتسهيل وصول السكان وأصحاب المحلات إلى عقاراتهم ومواقع أعمالهم.

وبيّن أن المقترح يستهدف تحقيق جملة من الأهداف التنموية والحضرية، أبرزها تعزيز جاذبية المنامة القديمة وجهةً سياحية وتراثية، وتنشيط الحركة التجارية ودعم أصحاب المحلات والمطاعم والمقاهي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين تجربة التسوق والتنقل للزوار، فضلاً عن تشجيع المشي والنشاط البدني، والحد من الازدحام والضوضاء والانبعاثات الناتجة عن المركبات، وتوفير مساحات عامة مناسبة لإقامة الفعاليات الثقافية والفنية والتراثية والأسواق الموسمية.

وأشار إلى أن تخصيص شوارع تجارية للمشاة يمثل أحد النماذج الحضرية التي أثبتت جدواها في تعزيز حيوية المناطق التاريخية والتجارية، إذ يوفر بيئة أكثر راحة للزوار، ويشجعهم على التجول والتسوق وقضاء أوقات أطول في المنطقة، بما ينعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي للمحلات والمنشآت التجارية والخدمية.

وفيما يتعلق بالمواقع المقترحة، أوضح أن الدراسة الأولية تشمل عدداً من الشوارع والممرات الحيوية في المنامة القديمة، من بينها شارع باب البحرين، مروراً بالسوق المسقف وسوق الذهب، وصولاً إلى شارع الشيخ عبدالله وشارع الإمام الحسين، إلى جانب طريق 479، وشارع أبو عبيدة، وشارع المتنبي، وطريقي 475 و473، وشارع التجار، وشارع المعتصم، وشارع الحضرمي، وشارع قاسم المهزع، فضلا عن عدد من الشوارع والأزقة المتفرعة من السوق القديم والممرات المؤدية إلى أسواق الذهب والأقمشة والحواويج وغيرها.

وأكد أن تحديد المواقع النهائية يظل خاضعاً للدراسات الفنية والمرورية والميدانية التي تجريها الجهات المختصة، بما يضمن اختيار المقاطع الأكثر ملاءمة للتحول إلى مناطق للمشاة، مع مراعاة الكثافة التجارية وطبيعة الحركة المرورية واحتياجات السكان وأصحاب المحلات ومتطلبات السلامة والخدمات.

ولفت إلى أن تنفيذ المقترح يمكن أن يتم بصورة تدريجية، تبدأ بتحديد المواقع المناسبة وإجراء الدراسات الفنية والمرورية اللازمة، ثم تنظيم أوقات دخول المركبات والشحن والتفريغ، وتوفير المداخل والمخارج واللوحات الإرشادية والحواجز التنظيمية، إلى جانب دراسة توفير مواقف سيارات قريبة، وتحسين الممرات والإنارة والتشجير، وإضافة المقاعد والمظلات والعناصر الجمالية التي تعزز راحة المشاة وترتقي بجودة الفضاء العام.

وشدد على أهمية إشراك أصحاب المحلات والمؤسسات التجارية في وضع التصورات التنفيذية، والتنسيق معهم بشأن أوقات التوريد والشحن والتفريغ، وتشجيعهم على إطلاق مبادرات تجارية وسياحية مشتركة، واستثمار المساحات الجديدة في تنظيم الفعاليات والأسواق الموسمية والأنشطة المجتمعية، بما يضمن تحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية مستدامة للمنطقة.

واستشهد آل عباس بعدد من التجارب الخليجية والعربية في هذا المجال، من بينها مشروع جدة التاريخية، وسوق واقف في دولة قطر، ومشروع قلب الشارقة، إلى جانب المدن التاريخية في فاس ومراكش بالمملكة المغربية، والتي تقدم نماذج متنوعة في تنظيم الحركة داخل المناطق التراثية، وتعزيز حضور المشاة، والمحافظة على الطابع التاريخي والأسواق التقليدية.

«مالية الشورى»: اتفاقية ربط الخليج بشبكة سكة الحديد تؤسس لمرحلة جديدة من التكامل الاقتصادي

أكدت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى، برئاسة خالد حسين المسقطي، أن توقيع الاتفاقية العامة لربط دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمشروع شبكة سكة الحديد يُمثل خطوة استراتيجية مهمة تؤسس لمرحلة جديدة من مستويات التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول المجلس، وتفتح آفاقًا أوسع أمام بناء منظومة خليجية مترابطة في مجالات النقل والتجارة والخدمات اللوجستية، بما يعزز كفاءة الاقتصادات الخليجية ويرفع قدرتها على مواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية.

مبينة اللجنة أن مباركة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، مراسم التوقيع على الاتفاقية يؤكد الاهتمام رفيع المستوى بتنفيذ هذا المشروع الحيوي.

وأوضحت اللجنة خلال اجتماعها المنعقد أمس الأول (الأحد)، أن المشروع يشكل إضافة نوعية للاقتصاد البحريني فضلاً عن الخليجي، من خلال تعزيز مكانة دول المجلس كمركز واسع ومؤثر في حركة الاقتصاد العالمي، بالنظر إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي المتميز، وإطلالتها على ممرات مائية ومنافذ بحرية بالغة الأهمية، تشمل البحر الأحمر غربًا، والخليج العربي شرقًا، والمحيط الهندي جنوبًا، الأمر الذي يمنحها مقومات متقدمة لتكون حلقة وصل اقتصادية ولوجستية محورية تربط أسواق العالم، وتدعم حركة التجارة وسلاسل الإمداد الدولية.



○ خالد المسقطي.

وأوضحت اللجنة أن الأبعاد الاقتصادية للمشروع تتجاوز تطوير البنية التحتية لقطاع النقل والمواصلات، لتشمل إحداث نقلة في كفاءة حركة البضائع والسلع بين دول المجلس، وخفض تكاليف النقل والإمداد، وتعزيز التجارة البينية، إلى جانب استحداث فرص استثمارية واعدة في قطاعات النقل والخدمات اللوجستية والصناعات المساندة، واستقطاب رؤوس الأموال والمشاريع النوعية. مشيرةً إلى أن انعكاسات المشروع ستتصل بصورة مباشرة بالاقتصاد الوطني لمملكة البحرين، من خلال تعزيز موقعها ضمن شبكة النقل والتجارة الخليجية، وتوسيع فرص الاستفادة من الموانئ والمنشآت اللوجستية والمناطق الاستثمارية، وتنشيط القطاعات الاقتصادية المرتبطة بحركة التجارة والنقل والسياحة، بما يدعم تنويع مصادر الدخل، ويرفع تنافسية المملكة، ويعزز مساهمة الأنشطة غير النفطية في النمو الاقتصادي، اتساقًا مع أهداف رؤية البحرين الاقتصادية 2030.

وأبدت اللجنة حرص السلطة التشريعية على مواصلة دعم جهود السلطة التنفيذية في تنفيذ الالتزامات والمشاريع الاستراتيجية الخليجية، من خلال توفير الأطر التشريعية والقانونية الداعمة، ومواكبة المتطلبات التنظيمية والاقتصادية التي تفرضها هذه المشاريع، بما يكفل تهيئة البيئة المناسبة لتنفيذها وتحقيق أهدافها. مؤكدةً أن التكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يمثل ركيزة أساسية في دعم مسارات التنمية الاقتصادية، وتعزيز جاهزية مملكة البحرين للاستفادة من الفرص التي تتيحها المشاريع الخليجية الكبرى، بما يحقق عوائد تنموية واقتصادية مستدامة، ويعود بالنفع على الاقتصاد الوطني والمواطنين، ويعزز حضور المملكة ومكانتها في منظومة الاقتصاد الخليجي والإقليمي والدولي.

وناقشت اللجنة خلال الاجتماع، مشروع قانون بتعديل المادة (4) من المرسوم بقانون رقم (41) لسنة 2002 بشأن سياسات وضوابط الخصخصة، المُعد بناءً على الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب الموقر. الذي يتضمن إضافة فقرة إلى المادة المذكورة تنص على فرض نسبة بحرنة على المتعاقد مع الحكومة في عقد التخصيص، بهدف تأكيد أولوية البحريني في تولي الوظائف الشاغرة وخصوصاً تلك التي ترتبط ارتباطًا مباشراً مع الحكومة، والعمل على أن تحظى العمالة الوطنية بفرص عمل في المشروعات التي يديرها القطاع الخاص بناء على عقود الخصخصة.

تنظيم مبادرة «الفرع المتنقل للتمويلات الإسكانية» بمجمع مراسي جاليريا غدا

تنظم وزارة الإسكان والتخطيط العمراني وبنك الإسكان النسخة الحادية عشرة من مبادرة «الفرع المتنقل للتمويلات الإسكانية»، خلال الفترة من الأربعاء 11 نوفمبر حتى الأحد 15 نوفمبر 2026، بمجمع «مراسي جاليريا» بمحافظة المحرق، بالقرب من البوابة رقم (2)، وذلك من الساعة العاشرة صباحًا حتى العاشرة مساءً، لعرض البرامج الإسكانية والخيارات التمويلية أمام المواطنين، وتقديم الاستشارات المتخصصة بشأن الخيارات السكنية المتاحة.

وأكدت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني أن تنظيم النسخة الحادية عشرة من المبادرة يأتي استمرارًا لجهود الوزارة، بالتعاون مع بنك الإسكان في تعزيز قنوات التواصل المباشر مع المواطنين، وتسهيل وصولهم إلى المعلومات والخدمات الإسكانية والتمويلية، من خلال تعريفهم بمستجدات البرامج التمويلية والخيارات السكنية والخدمات الرقمية، وتوضيح الاشتراطات والمعايير الخاصة بالاستفادة منها، بما يسهم في تيسير إجراءات الحصول على الخدمات الإسكانية.

وأوضحت الوزارة أن الفرع المتنقل سيتيح للمواطنين الحصول على استشارات متخصصة حول برنامج «طموح»، الذي يوفر للمستفيدين المؤهلين ممن سبق لهم الحصول على تمويلات «تسهيل» و«تسهيل+»، وكذلك المستفيدين السابقين من تمويلات الشراء لغرض امتلاك شقة سكنية، إمكانية الحصول على تمويل إضافي مدعوم حكوميًا، وفقًا للاشتراطات والمعايير المعتمدة، إلى جانب التعريف ببرامج «تسهيل» و«تسهيل+» و«مزايا»، بما في ذلك الفئة المستحدثة من برنامج «مزايا».

وأضافت أن ممثلي الوزارة وبنك الإسكان سيقدمون خلال المبادرة شرحًا حول آليات الاستفادة من البرامج التمويلية، والإجابة عن استفسارات المواطنين المتعلقة بشروط الاستحقاق والإجراءات وقيم التمويل وفترات السداد، فضلًا عن استعراض الخيارات العقارية المتاحة التي تتوافق مع تلك البرامج، بما يساعد المواطنين على تحديد الخيارات السكنية الملائمة لاحتياجاتهم وإمكاناتهم.

وأشارت الوزارة إلى أن الفرع المتنقل سيسلط الضوء كذلك على المشاريع السكنية المنفذة ضمن برنامج حقوق تطوير الأراضي الحكومية بالشراكة مع القطاع الخاص، وما توفره من وحدات وخيارات عقارية متنوعة تتوافق مع برامج التمويلات الإسكانية، بما يسهم في توسيع الخيارات السكنية المتاحة أمام المواطنين.

كما سيتيح الفرع المتنقل للمواطنين التعرف على الخدمات الرقمية المتطورة التي توفرها منصة «بيتي» العقارية، التي تضم وفق أحدث البيانات المنشورة نحو 14610 عقارات متنوعة، تشمل الأراضي والقسائم والفلل والشقق السكنية في مختلف محافظات مملكة البحرين. وتشمل الخدمات المتاحة عبر المنصة البحث عن العقارات واستعراضها، وحجز العقار السكني إلكترونيًا، ومتابعة مراحل الطلبات التمويلية، والاستفادة من خدمة التثمين العقاري الرقمي بمشاركة 33 مثمنًا عقاريًا معتمدًا، إلى جانب الربط المباشر مع البنوك ومتابعة مراحل بناء الوحدات ضمن مشاريع برنامج حقوق تطوير الأراضي الحكومية، بما يسهم في تبسيط الإجراءات وتسريع رحلة حصول المواطنين على الحلول السكنية المناسبة.



يُذكر أن مبادرة «الفرع المتنقل للتمويلات الإسكانية» شهدت منذ إطلاقها تنظيم نسخ متعددة في عدد من المجمعات التجارية والمواقع الحيوية بمملكة البحرين، شملت مجمعات الرملي وكونتري مول والأفنيوز وسيتي سنتر البحرين والإنماء ومراسي جاليريا والسيف، إلى جانب المشاركة في فعاليات «مدينة شباب 2030»، وذلك في إطار حرص وزارة الإسكان والتخطيط العمراني وبنك الإسكان على توسيع نطاق الوصول إلى المواطنين، وتعزيز الوعي بالبرامج والخدمات الإسكانية والتمويلية المتاحة.